الوعي الضريبي

وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

دورية إلكترونية تصدر عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
العدد ٧٨ تشرين الأول ٢٠٢١

وزير المالية يوقع إلكترونياً اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي بين الأردن وسنغافورة

في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية سنغافورة تم منتصف شهر تموز الماضي التوقيع على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل بين البلدين الصديقين من خلال منصة التوقيع الإلكتروني.

وقع الاتفاقية نيابة عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وزير المالية د. محمد محمود العسعس وعن حكومة جمهورية سنغافورة اندراني راجاه الوزيرة في مكتب رئيس الوزراء ووزير للمالية والوزير الثاني للتنمية الوطنية في جمهورية سنغافورة.

وقال وزير المالية الدكتور محمد العسعس إن الاتفاقية تهدف إلى بناء بيئة جاذبة للاستثمارات وتبادل المعلومات وتسهيل انتقال رؤوس الأموال كما تهدف إلى عدم إخضاع الأرباح التي تحققها المشروعات في أحد البلدين للضرائب في البلد الأخر ومنع حالات التهرب الضريبي.

وأضاف ان الاتفاقية تتضمن محاور عديدة منها تحديد نطاق تطبيق الاتفاقية والقواعد الضريبية المطبقة على كل من أصناف الدخول وتبادل المعلومات وطرق إزالة الازدواج الضريبي بين البلدين. التتمة صفحة....٩.....

استحداث وحدة للشركات متعددة الجنسيات في الدائرة

قال المدير العام الدكتور حسام أبو علي ان الدائرة تسعى بشكل متواصل وحثيث لرفع كفاءة التدقيق الضريبي والمدققين في الدائرة وبناء قدراتهم بشكل يمكنهم من تطبيق الممارسات الفضلى في تدقيق ملفات الشركات متعددة الجنسيات وشركات ذو العلاقة بشكل يحقق العدالة الضريبية ورفع أي ظلم عن المكلفين.

وأوضح أبو علي انه تم إصدار نظام الأسعار التحويلية رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢١ بهدف تعزيز الشفافية الضريبية ووضع الضوابط اللازمة لمنع التهرب والتجنب الضريبي ولاستقرار التعاملات في المعالجة الضريبية وفقاً للممارسات الدولية كما تم إصدار التعليمات التنفيذية رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ الخاصة بالأسعار التحويلية لغايات ضريبة الدخل.

وقال مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات انه تم استحداث وحدة في الدائرة للشركات المتعددة الجنسيات للتسهيل على المكلفين من الشركات متعددة الجنسيات وشركات ذو العلاقة وللتعامل معها وفقاً للممارسات الدولية.

وتم تشكيل لجنة فنية لحصر ملفات الشركات متعددة الجنسيات تمهيداً لنقل ملفاتها للوحدة التي تم استحداثها على الهيكل التنظيمي للدائرة وأشار المدير العام انه ولتأهيل المدققين وإعدادهم لممارسة مهامهم في هذه الوحدة تم عقد ورشة حول الأسعار التحويلية والضرائب الدولية والاطلاع على الممارسات الدولية في هذا المجال بإشراف خبيرة دولية . التتمة صفحة ....٩.....

الخصاونة يطلب كشوفات متلقي المطعوم من موظفي الدوائر الحكومية

وجّه رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة جميع الوزارات والمؤسّسات والهيئات العامّة إلى تشديد الرّقابة على تطبيق أوامر الدّفاع والتعليمات الصّادرة بموجبها خصوصاً ما ورد في أمر الدّفاع رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ الذي ينظّم عمل الأشخاص من غير متلقّي المطاعيم وفق اشتراطات وقائيّة وصحيّة صارمة.

وشدّد خلال جلسة مجلس الوزراء التي ترأسها على ضرورة عدم التهاون في تطبيق ما ورد من إجراءات واشتراطات في أمر الدّفاع رقم (٣٢) بما يكفل سلامة العاملين والموظّفين في منشآت القطاعين العام والخاص ويسهم في منع انتقال العدوى خصوصاً ما يتعلّق بإجراء فحوصات (PCR) بواقع فحصين أسبوعيّاً مؤكّداً على مجانيّة هذه الفحوصات من خلال المراكز الحكوميّة المختصّة.

كما وجّه رئيس الوزراء إلى إعداد كشوفات يتمّ تحديثها أسبوعيّاً بأعداد الموظّفين ممّن تلقّوا المطاعيم وكذلك كشوفات أسبوعيّة أخرى بالموظّفين والعاملين ممّن أجروا فحوصات (PCR) الأسبوعيّة ورفعها إلى رئاسة الوزراء.

١٤% نسبة نمو التحصيلات الضريبية حتى نهاية آب

بلغت تحصيلات الدائرة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر آب الماضي ٣,٥٧٣ مليار دينار في حين أن التحصيلات خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٢٠ بلغت ٣,١٢٦ مليار دينار وخلال نفس الفترة من العام ٢٠١٩ بلغت ٢,٨٣٣ مليار دينار.

وأوضحت الدائرة ان نسبة نمو التحصيلات خلال الأشهر الثمانية الماضية من العام الحالي بلغت ١٤ % عن تحصيلات عام ٢٠٢٠ وعن تحصيلات عام ٢٠١٩ بلغت نسبة النمو ٢٦ %.

وأشارت الدائرة إلى ان بياناتها تظهر أن النمو في التحصيلات كان يشمل جانبي الإيرادات الضريبة المباشرة (ضريبة الدخل) والإيرادات الضريبية غير المباشرة (الضريبة العامة على المبيعات) حيث ارتفعت تحصيلات ضريبة الدخل خلال الأشهر الثمانية الماضية من العام الحالي لتصل إلى ٩٩٤ مليون دينار في حين بلغت خلال نفس الفترة من العام الماضي ٩٢١ مليون دينار وفي العام قبل الماضي ٢٠١٩ بلغت ٨٥٩ مليون دينار وبذلك فإن نسبة الزيادة خلال العام الحالي عن نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ بلغت ٨% وعن نفس الفترة من العام قبل الماضي ٢٠١٩ بلغت ١٦%.

وبينت الدائرة ان مجموع تحصيلاتها من الضريبة العامة على المبيعات خلال الأشهر الثمانية الماضية من العام الحالي بلغت ٢,٥٨٠ مليار دينار في حين بلغت ٢,٢٠٥ مليار دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٢٠ أما خلال نفس الفترة من العام قبل الماضي ٢٠١٩ فقد بلغت ١,٩٧٣ مليار دينار وبذلك فان نسبة الزيادة خلال العام الحالي عن نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ بلغت ١٧% وعن نفس الفترة من العام قبل الماضي ٢٠١٩ بلغت ٣١%.

قالت الدائرة ان النمو في التحصيلات ناجم عن الآثار الإيجابية لبدء عودة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الآثار الإيجابية الناتجة عن الإصلاحات الضريبية التي تعمل الدائرة على تنفيذها والمتمثلة بتوسيع القاعدة الضريبية ودخول المكلفين الجدد ممن بلغوا حد التسجيل في الضريبة وتعزيز الالتزام الطوعي للمكلفين وتسهيل إجراءات تسديد الأرصدة المترتبة على المكلفين وكذلك إصلاح التشوهات الضريبية وإجراءات الدائرة في مكافحة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي.

تعديلات قانون الاستثمار يلغي بنود الحوافز الضريبية

قال صندوق النقد الدولي إن تعديلات قانون الاستثمار الذي تطرحه الحكومة الأردنية يلغي البنود المتعلقة بالحوافز الضريبية وذلك في تقرير المراجعة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع الحكومة.

وأضاف الصندوق في تقرير له " أن " الحكومة الأردنية تعهدت بمواصلة حملة قوية لمكافحة التهرب الضريبي وزيادة تعزيز قدرة الإدارة الضريبية".

وأشار إلى أن الأردن ماض في طرح نظام الفوترة الإلكترونية في عدة إصدارات تجريبية في أوائل عام ٢٠٢٢ لتعزيز مراقبة الأنشطة الاقتصادية.

تمديد فترة الإعفاءات الممنوحة للأنشطة الاقتصاديّة في القطاع الصحّي (المستشفيات)

قرّر مجلس الوزراء الموافقة على تنسيب مجلس الاستثمار بتمديد فترة الإعفاءات الممنوحة للأنشطة الاقتصاديّة في القطاع الصحّي (المستشفيات) التي تتمتّع بمزايا أو إعفاءات جمركيّة أو ضريبيّة بموجب التشريعات الناظمة للاستثمارات وأي قرارات صادرة بموجبها قبل سريان قانون الاستثمار رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٤.

وبموجب القرار سيتمّ تمديد الإعفاءات للأنشطة الاقتصاديّة في القطاع الصحّي (المستشفيات) من تاريخ انتهاء مدّة الإعفاء إلى المدّة اللازمة لتحقيق الشّرط المنصوص عليه في نظام الحوافز الاستثماريّة رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٥ القاضي بمرور خمس سنوات من تاريخ بدء التشغيل الفعلي للنشاط الاقتصادي لتوسعة المشروع أو تطويره أو تحديثه.

وبموجب القرار سيتمّ تمديد الإعفاءات للأنشطة الاقتصاديّة في القطاع الصحّي (المستشفيات) من تاريخ انتهاء مدّة الإعفاء إلى المدّة اللازمة لتحقيق الشّرط المنصوص عليه في نظام الحوافز الاستثماريّة رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٥ القاضي بمرور خمس سنوات من تاريخ بدء التشغيل الفعلي للنشاط الاقتصادي لتوسعة المشروع أو تطويره أو تحديثه.

تطبيق نظام الفوترة الضريبي العام المقبل

رجحت الدائرة بأن تبدأ بتطبيق نظام الفوترة الضريبية العام المقبل وبينت أن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة قامت بطرح العطاء الخاص بتطوير وتشغيل وصيانة نظام الفوترة الوطني مشيرة إلى ان هذا النظام سيعمل على وقف الهدر الضريبي ويحد من التهرب ويساهم في تعظيم الإيرادات الضريبية.

وقامت الدائرة باستحداث مديرية خاصة بنظام الفوترة لغايات المتابعة وتنظيم العمل بالنظام عند تطبيقة بعد استكمال الإجراءات لهذه الغاية وفي إطار عملية التحول الرقمي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات وبعد ان اصبحت البنية التشريعية والتنظيمية جاهزة لتطبيق نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها.

وبينت الدائرة ان مشروع الفوترة يتضمن تزويد الدائرة بحلول متكاملة لنظام إلكتروني في مجال الفوترة لتقديم خدمات إصدار وإدارة الفواتير بالإضافة لجمع وإدارة البيانات والمعلومات الخاصة بعمليات البيع والشراء، وبينت الدائرة أن نظام الفوترة لن يشمل كل منشأة تقل مبيعاتها عن ٧٥ ألف دينار في العام وأصحاب الحرف الذين تقل إيراداتهم عن ٣٠ ألف دينار في السنة.

اعتماد وثائق إمانة عمان الإلكترونية

وافقت رئاسة الوزراء على خطة أمانة عمان الكبرى للتحول الإلكتروني وبناء عليه فإن كافة الوثائق الإلكترونية الصادرة عن أمانة عمان الكبرى معتمده دون ختم في المعاملات الرسمية التي تتطلب تقديم وإرفاق أي من هذه الوثائق حيث يمكن للجهة الطالبة للوثيقة التأكد من صلاحيتها من خلال الاستعلام على الموقع الإلكتروني لأمانة عمان الكبرى (www.Ammancity.gov.jo) باستخدام الرقم المرجعي المثبت على الوثيقة أو من خلال خدمة مسح رقم الإستجابة السريع (QR) المثبت على الوثيقة.

QUALITY SYSTEM CERTIFICATION
DNV·GL
ISO 9001:2015

الدائرة تدعو المكلفين للمبادرة بالتسجيل في شبكة مكلفي ضريبة المبيعات حال بلوغهم حد التسجيل

دعت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات التجار والصناعيين ومؤدي الخدمات إلى المبادرة للتسجيل طوعياً في شبكة مكلفي الضريبة العامة على المبيعات فور بلوغهم حد التسجيل وذلك انطلاقاً من مبدأ الالتزام الضريبي وتجنباً لتعرضهم للغرامات والإضافات والمخالفات القانونية.

ويذكر أن حد التسجيل في ضريبة المبيعات يبلغ للقطاع الخدمي (٣٠) الف دينار وعلى كل من يبلغ مجموع إيراداته (٣٠) الف دينار خلال ١٢ شهراً متتالياً أو أي جزء منها المبادرة للتسجيل في شبكة مكلفي الضريبة العامة على المبيعات في حين ان حد التسجيل للقطاعين التجاري والصناعي (٧٥) الف دينار وعلى كل من يبلغ مجموع مبيعاته (٧٥) الف دينار خلال ١٢ شهراً أو أي جزء منها المبادرة للتسجيل في شبكة مكلفي الضريبة العامة على المبيعات.

ودعت الدائرة كل من يبلغ حد التسجيل المبادرة طوعياً للتسجيل في شبكة مكلفي الضريبة العامة على المبيعات وذلك بمراجعة أقرب مديرية أو مركز بدلاً من قيام الدائرة بتسجيلهم تجنباً لتعرضهم للإجراءات القانونية التي يتم اتخاذها بحق المتخلفين عن التسجيل في شبكة الضريبة العامة على المبيعات.

وتقوم فرق المسح الميداني في الدائرة بجولات على التجار والصناعيين ومؤدي الخدمات والمهنيين لغايات التأكد من مدى التزام أصحاب الأعمال من التجار ومؤدي الخدمات والصناعيين بالتسجيل في شبكة مكلفي الضريبة العامة على المبيعات من غير المسجلين الخاضعين للضريبة العامة على المبيعات والذين تتجاوز مبيعاتهم حد التسجيل.

ويعد المسح الميداني استمراراً للمسوحات التي تنفذها الدائرة بين فترة وأخرى لحصر المكلفين الملزمين من غير المسجلين لدراسة أوضاعهم وللحد من ظاهرة التهرب الضريبي ولوضع الآليات المناسبة للتعامل معهم.

كما ان مديرية المعلومات في الدائرة تتولى معالجة البيانات والمعلومات الموجودة على نظام الدائرة والتي من خلالها تظهر المكلفين البالغين حد التسجيل والمتخلفين عن مراجعة الدائرة والتسجيل طوعياً.

وتقدم الدائرة شكرها للمكلفين الذين بادروا ويبادروا طوعياً للتسجيل في شبكة مكلفي الضريبة العامة على المبيعات.

إضافة خدمات إلكترونية جديدة لخدمة المستوردين

أضافت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات خدمة الاستعلام عن تفعيل الرقم الضريبي بالإضافة إلى خدمة الاستعلام عن سقف الاستيراد إلكترونياً للمكلفين والمستوردين ضمن منظومة خدماتها الإلكترونية التي باتت تشمل كافة الخدمات التي تقدمها الدائرة للمكلفين بالإضافة إلى شمولها للطلبات والمراجعات اليومية إلكترونياً للتسهيل على المكلفين من عناء مراجعة مديريات ومراكز الدائرة.

وقد جاء هذا الإجراء للتسهيل والتيسير على السادة المستوردين من أجل التسريع بإجراءات ادخال مستورداتهم إلى السوق المحلية وعدم تأخر تلك المستوردات والبضائع في مستودعات دائرة الجمارك في المطارات والمعابر الحدودية.

وتمكن هذه الخدمة الإلكترونية المستوردين من الاستعلام عن تفعيل الأرقام الضريبية الخاصة بهم لدى دائرة الجمارك الأردنية لغايات ادخال مستورداتهم كما تمكن هذه الخدمة المستوردين من معرفة المبلغ المسموح لهم الاستيراد بناءً عليه (سقف الاستيراد المتاح).

وبينت الضريبة انه بامكان السادة المستوردين الوصول إلى هذه الخدمة من خلال الدخول إلى الخدمات الإلكترونية للدائرة بإدخال اسم المستخدم (رقم المكلف الضريبي) وكلمة السر الخاصة به ثم الذهاب إلى شريط الادوات واختيار منسدلة الخدمات الداخلية فاختيار إرسال طلب خدمة داخلية ومن ثم اختيار سقف الاستيراد ثم الضغط على التالي فيظهر للمكلف إن كان رقمه الضريبي فعال لغايات الاستيراد ام لا بالإضافة إلى معرفة مقدار سقف الاستيراد المتاح له.

منتدى الاستراتيجيات الأردني

٧١% نسبة ضريبة المبيعات من إجمالي الإيرادات الضريبية

أصدر منتدى الاستراتيجيات الأردني تقريراً حول الجانب الضريبي لسياسة المالية العامة في الأردن مبيناً مصادر الإيرادات الضريبية في الأردن وتوزيعها وذلك ضمن سلسلة تقارير المعرفة قوة التي يصدرها المنتدى بشكل دوري.

وشدد المنتدى في التقرير على أن دور السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب) يجب أن يكون معززاً للنمو الاقتصادي الإنصاف والإدماج الاجتماعي الحد من الفقر وحماية المجتمعات من المخاطر والضعف مثل التجربة البشرية والاقتصادية مع كوفيد-١٩.

وبيّن التقرير أن إجمالي الإيرادات الضريبية قد ارتفعت من ٤,٣٤ مليار دينار في عام ٢٠١٧ إلى ٤,٩٦ مليار دينار في عام ٢٠٢٠ أي بمعدل ٥,٩ % وأعزى التقرير السبب في ذلك إلى الزيادة في إيرادات ضريبة المبيعات من السلع المحلية.

كما بين المنتدى أن الإيرادات الضريبية تتكون من ثلاثة مصادر رئيسية حيث تشكل ضريبة المبيعات النسبة الأكبر من اجمالي الإيرادات الضريبية (٧١,٣%) تليها ضريبة الدخل على الشركات (١٥,٦%) ومن ثم ضريبة التجارة الدولية (٥,٥%) في عام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالمصادر الأخرى الأقل مساهمة في الإيرادات الضريبية فشكلت الإيرادات الضريبية من الموظفين والمستخدمين والأفراد والضرائب الأخرى (المعاملات المالية / ضريبة العقارات) حوالي ٧,٧% فقط من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام ٢٠٢٠.

وفي ذات السياق أشار المنتدى إلى أن معدل ضريبة المبيعات القياسي والذي يساوي ١٦% ينطبق فقط على المنتجات والبضائع والمعاملات التي لا تخضع لضرائب مخفضة وفي المقابل تنطبق ضريبة الصفر على بعض المواد الغذائية الأساسية وبعض السلع المعفاة من ضريبة المبيعات وعدد من السلع الأخرى.

وبيّن التقرير أن الضرائب من الشركات المساهمة قد ارتفعت من ٧٤٢,٧ مليون دينار في عام ٢٠١٧ إلى ٧٨٥,٧ مليون دينار في عام ٢٠١٩ وعادت وانخفضت إلى ٧٧٣,٨ مليون دينار في عام ٢٠٢٠ نتيجة لتداعيات جائحة كورونا.

كما بين أن حصة الشركات المدرجة قد بلغت حوالي ٦٤% من الـ ٧٨٥,٧ مليون دينار أردني فيما دفعت البنوك المرخصة في الأردن ٤٤% من هذا المجموع في عام ٢٠١٩.

وفي هذا السياق أشار المنتدى إلى أن العدد الإجمالي للمنشآت المؤمنة يساوي ٥٤,٨٠٦ مما يعني أن باقي هذا القطاع لا يساهم كثيرًا في الإيرادات الضريبية ويمكن استنتاج أن عدد الشركات التي تحتفظ بالسجل الضريبي يبلغ حوالي ٥٥,٠٠٠ منشأة فقط.

وفيما يتعلق بالجمارك ورسوم الاستيراد الأخرى بين منتدى الاستراتيجيات الأردني في أن إيرادات الحكومة الأردنية من هذا المصدر ليست عالية مقارنة بالدول الأخرى حيث بلغ إجمالي إيرادات الجمارك ورسوم الاستيراد إلى إجمالي الإيرادات الضريبية في الأردن ٥,٩١% فقط من إجمالي قيمة المستوردات وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى مثل السعودية ٧,٩% والعراق ٢٥,٦٦%.

وبيّن المنتدى أن الضرائب المدفوعة من الموظفين والمستخدمين قد ارتفعت من ١٢٩,٨ مليون دينار في عام ٢٠١٧ إلى ٢١١,٤ مليون دينار في عام ٢٠٢٠ مشيراً إلى أن إجمالي الأردنيين المؤمن عليهم إجبارياً يساوي عددهم ١,١١٠,٨٥٢ فرداً وحوالي ٨٥% منهم يبلغ دخلهم أقل من ٧٠٠ دينار شهرياً مما يدل أن هذه المجموعة الكبيرة جداً ليس لديها سجلات ضريبية وأن عدد الأفراد المحدود والمتبقي يشكل الحصة الأكبر من دافعي ضريبة "الموظفين والمستخدمين".

حيث أشار التقرير في هذا السياق أن الموظفين والمستخدمين الذين يساوي دخلهم ٢,٥٠٠ دينار أردني فأكثر هم دافعو الضرائب الرئيسيون (ما مجموعه ١٢,٥٦٩ فردًا فقط) وهم الذين يدفعون الحصة الأكبر في إيرادات ضريبة "الموظفون والمستخدمون".

وفيما يخص الضريبة التي يدفعها الأفراد الذين يشكلون منشآت من القطاع الخاص خارج قطاع "الشركات المساهمة" مثل الأطباء الحضانات والمدارس المحامين المقاولين أصحاب المتاجر والمطاعم وغيرها من الأنشطة المختلفة وأشار التقرير إلى انخفاض الضرائب التي يدفعها "الأفراد" منذ السنة المالية ٢٠١٧ .

مبيناً أن العدد الإجمالي للأفراد العاملين لحسابهم الخاص (مع وبدون موظفين) يساوي ١٦٦,٤٩٥ فرداً مما يعني أنه في المتوسط دفع كل من هؤلاء الأفراد ٣١٦ دينارًا سنوياً فقط كضرائب في عام ٢٠٢٠.

وأكد المنتدى في التقرير أن عدد محدود من مؤسسات القطاع الخاص والأفراد يساهمون بالحصة الأكبر من إجمالي الضرائب المدفوعة للحكومة مما يعني أن القاعدة الضريبية في الأردن ضيقة.

الرؤية

دائرة ضريبة دخل ومبيعات رائدة على المستوى الاقليمي

الرسالة

ادارة الضريبة بكفاءة وفعالية لرفد خزينة الدولة بالإيرادات العامة من خلال تعزيز الالتزام الطوعي وتجذير الوعي والثقافة الضريبية وتحسين بيئة الأعمال وتقديم خدمات ذات جودة عالية لتحقيق أفضل رضا ممكن لمتلقي الخدمة بالاعتماد على موارد بشرية مؤهلة وتشريعات ضريبية شفافة

السادة الزملاء

ندعو أسرة تحرير دورية الوعي الضريبي كافة الزميلات والزملاء الكرام إلى المشاركة بتقديم مساهمات ومواضيع وأفكار من شأنها أن تثري دورية الوعي الضريبي وتقدم الفائدة المرجوة إلى الفئة المستهدفة وتعمل على تعميق الوعي الضريبي لدى الأخوة الزملاء والمكلفين .

للمشاركة

الاتصال مع سكرتيرة التحرير جمانه القضاة

هاتف ٤٦٠٤٤٤٤

فرعي ٤٢٠٥

او من خلال الايميل :-

Jomana.AlQudah@ISTD.gov.jo

أبو علي يخرج المشاركين في دورة الأسعار التحويلية والضرائب الدولية

قال مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الدكتور حسام أبو علي إن تأهيل ورفع كفاءة التدقيق والتحصيل الضريبي يعتبر مرتكزاً أساسياً لإنجاح حزمة مشاريع الإصلاح الضريبي التي تتولى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تنفيذها.

وأضاف أبو علي ان عقد ورشة تدريبية حول تطبيق نظام الأسعار التحويلية والضرائب الدولية بالتعاون مع مشروع الإدارة المالية العامة والإدارة لعدد من مدققي الدائرة يأتي في إطار خطة الدائرة وسعيها المتواصل لرفع كفاءة التدقيق والمدققين في الدائرة ولبناء قدراتهم بشكل يمكنهم من تطبيق الممارسات الفضلى في تدقيق ملفات الشركات متعددة الجنسيات وشركات ذو العلاقة ومعالجة أي تشوهات واختلالات وكذلك تمكينهم من دراسة التقارير التي تقدم من قبل الشركات حسب القانون.

ويذكر ان الدائرة عقدت ورشة تدريبية في المعهد الضريبي لعدد من مدققي مديريات كبار المكلفين والمتوسطين والمناطق التنموية والقضايا حول الأسعار التحويلية والضرائب الدولية والاطلاع على الممارسات الدولية في هذا المجال بإشراف خبيرة دولية في هذا المجال واستمرت ثلاث اسابيع.

وقام مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الدكتور حسام أبو علي بتسليم الشهادات للمشاركين في البرنامج بحضور مدير مشروع الإدارة المالية العامة والإدارة وعدد من مساعدي المدير العام والمدراء.

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

مجلس المعلومات

حقك تعرف

اخي المواطن اختي المواطنة

المعرفة حق للجميع اسأل من حقك ان تعرف

تفعيلاً لإنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧

تؤمن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بان حق الحصول على المعلومات حق اساسي من حقوق الانسان تعزيزاً لحق المجتمع في المعرفة وترسيخاً لنهج الشفافية

وتعمل الدائرة على نهج الافصاح المسبق عن المعلومات

وتقدم كافة التسهيلات لطالب المعلومة وبالسرعة القصوى

طالما ان الطلب

- لا يخالف التشريعات الناظمة لعمل الدائرة .
- لا يخالف قانون حق الحصول على المعلومات .
- لا يتعاض مع فهرسة وتصنيف معلومات الدائرة المعتمدة لذلك.

يمكنك التقدم بطلب حق الحصول على المعلومات الكترونياً

من خلال ايقونة حق الحصول على المعلومات

على الصفحة الرئيسية لموقع الدائرة الالكتروني

www.istd.gov.jo

منسق المعلومات / مديرية الاتصال والاعلام الضريبي

هاتف مركز الاتصال ٤٦٢٤٥٧٧ و ٤٦٣٦٢٢٢

أنشطة اقتصادية معفاة من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات

نشرت هيئة الاستثمار الأنشطة الاقتصادية المعفاة من الرسوم الجمركية وتخضع للضريبة العامة على المبيعات بنسبة صفر % في حال استيرادها أو شراؤها محلياً.

وقالت الهيئة في إدراج عبر فيسبوك إن الأنشطة الاقتصادية المعفاة هي: مدن التسلية والترويح السياحي والمستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة والزراعة والثروة الحيوانية والانتاج الفني والاعلامي والنقل الجوي والنقل البحري والسكك الحديدية ونقل وتوزيع واستخراج المياه والغاز والمشتقات النفطية باستعمال خطوط الأنابيب ومراكز البحث العلمي والمختبرات العلمية والقطاع الصناعي ومراكز المؤتمرات والمعارض ومراكز الاتصالات والمنشآت الفندقية والسياحية.

١,٥٨٠ مليون حركة إلكترونية على خدمات الحكومة

بلغ عدد الحركات الإلكترونية خلال شهر أيار ٢٠٢١ مليوناً و٥٨٠ ألفاً حركة على عدة خدمات حكومية رقمية وفق بيانات صدرت حديثاً عن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

وتظهر البيانات أن الحركات الإلكترونية تشمل ٤١٣ خدمة إلكترونية حكومية تمثل عدة وزارات ومؤسسات حكومية وذلك وفق ما أوردته المملكة.

ومقارنة بين الإقبال على الخدمات بالشكل التقليدي والإلكتروني فيظهر أن ٨٠% نسبة الإقبال على الخدمة بالشكل الإلكتروني مقارنة بالطريقة التقليدية فقد بلغ عدد الحركات لذات الخدمات بالطريقة التقليدية ٣٨٤,٦١٩ حركة فيما بلغت الخدمات الإلكترونية ١,٥٨٠ مليون حركة ما مجموعه (إلكتروني وتقليدي) ١,٩٦٤,٨٨٠ مليون حركة.

ووافق مجلس الوزراء في شهر تموز الماضي على الاستراتيجيّة الوطنيّة للتحوّل الرقمي والخطّة التنفيذيّة للأعوام (٢٠٢١ – ٢٠٢٥) التي تمّ إعدادها انسجاماً مع السياسات والاستراتيجيّات الوطنيّة والاتجاهات العالميّة في مجال التحوّل الرقمي.

وتشمل الخدمات الإلكترونية (وزارة الداخلية دائرة الجمارك دائرة ضريبة الدخل والمبيعات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وزارة الإدارة المحلية إدارة ترخيص السواقين والمركبات دائرة مراقبة الشركات أمانة عمّان الكبرى دائرة الأراضي والمساحة وزارة العدل وزارة السياحة دائرة المخابرات العامة وزارة العمل دائرة الأحوال المدنية وزارة الصناعة والتجارة والتموين هيئة تشجيع الاستثمار).

بلغ عدد المعاملات المنجزة إلكترونياً في وزارات ومؤسسات حكومية عدة العام الماضي ١٤,٠٠٢,٣٨٩ مليون معاملة إلكترونية.

وكانت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة قد شكلت لجنة للتحول الرقمي بقرار من مجلس الوزراء تضم خبراء من القطاعين العام والخاص أحد أبرز مسؤولياتها التأكد من ديمومة الاستراتيجية في الخطة التنفيذية الخاصة بها وحمايتها من التغير في حال تغيير الحكومات ومراقبة أداء الجهاز التنفيذي على هذه الخطة.

مشروع الحكومة الإلكترونية بدأ عام ٢٠٠١ فيما حلّ الأردن في المرتبة ١١٧ في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٢٠ في تقرير أصدرته الأمم المتحدة في تموز/ يوليو الماضي متراجعاً بذلك ١٩ مرتبة مقارنة مع الترتيب السابق الذي صدر العام ٢٠١٨ .

الناصر: خصم من الإجازات والراتب لمن لا يطبق أمر الدفاع

قال رئيس ديوان الخدمة المدنية سامح الناصر إنه لن يسمح بالدوام لأي شخص لا يحضر فحص كورونا ويخصم ذلك من رصيد إجازاته السنوية أو راتبه.

وقال الناصر إن الموظف الذي لم يتلق الجرعة الأولى أو الثانية من المطعوم يجب عليه إحضار فحص pcr يومي الأحد والخميس من كل أسبوع وخلاف ذلك لن يسمح له بالدوام.

" الصناعة والتجارة" : فاتورة الشراء حق للمستهلك يجب الالتزام به من قبل التجار

أكدت وزارة الصناعة والتجارة والتموين على الالتزام بأحكام قانون الصناعة والتجارة فيما يخص حقوق المستهلك ومن ذلك حقه بالحصول على فاتورة عند الشراء.

وأشارت أنه واستناداً الى احكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من قانون الصناعة والتجارة رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته "على البائع بالجملة ان يزود المشتري بفاتورة تتضمن نوع المادة او السلعة وكميتها وسعر بيعها وان يحتفظ بنسخة منها مدة لا تقل عن سنتين وعلى البائع بالتجزئة لأي مادة او سلعة ان يزود المشتري بفاتورة اذا طلب ذلك".

كما تنص الفقرة (ب) من المادة (١٣) من القانون :"يعاقب كل من يرتكب اي مخالفة لأحكام المادة (١١) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار".

ودعت الوزارة المواطنين للإبلاغ عن حالات الامتناع عن إصدار فاتورة عند الشراء على هاتف شكاوى الوزارة رقم ٥٦٦١١٧٦/٠٦.

ديوان تفسير القوانين يصدر القرار ٣ لسنة ٢٠٢١ حول إعفاءات ضريبة الدخل

أكد الديوان الخاص بتفسير القوانين ان الإعفاءات من ضريبة الدخل التي سبق النص عليها في قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار تعد من الحوافز المرتبطة بالضريبة على الدخل.

وقال الديوان في قراره الثالث للعام الحالي ٢٠٢١ خلال اجتماع عقد بنصابه القانوني برئاسة رئيس محكمة التمييز رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين القاضي محمد الغزو ان عبارة "بحوافز مرتبطة بضريبة الدخل " الواردة في نص المادة (٩) من قانون تشجيع الاستثمار وما لحق بها في النص في عبارة "بموجب تشريعات سابقة" تعد من الحوافز المرتبطة بالضريبة على الدخل حيث ان كلا من قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار رتبا حوافز وإعفاءات ومزايا متعلقة بضريبة الدخل ويكمل أحداهما الآخر في ترتيب هذه الحوافز والإعفاءات والمزايا.

وكان رئيس الوزراء وجه طلباً للديوان الخاص بتفسير القوانين في كانون أول ٢٠٢٠ طلب فيه الإجابة على سؤالين الأول بيان فيما اذا كانت الإعفاءات من ضريبة الدخل التي سبق النص عليها في قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار تعد من الحوافز المرتبطة بالضريبة على الدخل وكذلك بيان فيما اذا كانت عبارة "تشريعات سابقة للاستثمار" الواردة في قانون الاستثمار تشمل قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار ام لا.

وقال الديوان في قرار ان المشرع وبصريح النص المطلوب تفسيره أبقى على الحق المكتسب للأنشطة الاقتصادية بالاستفادة بما تتمتع به من مزايا أو إعفاءات جمركية وضريبية بمقتضى أي تشريعات سابقة للاستثمار لافتاً ان المشرع أشار إلى هذا الحق وشمل به صراحة كافة المزايا والإعفاءات الضريبية التي تناولها أحكام قانوني ضريبة الدخل مؤكداً القرار ان عبارة تشريعات سابقة للاستثمار الواردة في المادة (٩) من قانون الاستثمار تقتصر على التشريعات المنظمة للاستثمار.

٣٥ مليون دينار رديات ضريبية لـ ٣٧ ألف شخص

كشف المدير العام الدكتور حسام أبو علي منتصف شهر أيلول الماضي عن صرف ٣٥ مليون دينار كرديات ضريبية لـ ٣٧ ألف شخص منذ بداية ٢٠٢١.

وأوضح أبو علي بتصريحات لراديو هلا إن هذه الرديات التي صرفت جاءت للإقرارات الضريبية التي تم تدقيقها واستكمال اجراءاتها.

بقية المنشور على الصفحة الأولى

وزير المالية يوقع إلكترونياً اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي بين الأردن وسنغافورة

واعرب العسعس عن أمله في أن تسهم هذه الاتفاقية في تنشيط العلاقة الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية سنغافورة وتعزيز التعاون في المجالات الضريبية والإسهام في تمكين إقامة المشاريع الاستثمارية من كلا الدولتين وتحقيق تحسن في التبادل الاقتصادي ونشاط الاعمال التجارية بين الدولتين.

وبين ان الاتفاقية سوف تمكن الإدارة الضريبية من كلا الدولتين من تبادل المعلومات مما تساهم في الحد من التهرب والتجنب الضريبي.

يذكر ان الأردن وسنغافورة عقدا جولة من المباحثات في سنغافورة في وقت سابق للاتفاق على بنود الاتفاقية ويشار إلى ان عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل التي وقعها الأردن السارية المفعول ٣٨ اتفاقية وحضر توقيع الاتفاقية عن الجانب الأردني الدكتور حسام أبوعلي مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ومحمود الحمود السفير الأردني في سنغافورة وعن الجانب السنغافوري شامشير زمان السفير المعتمد وغير المقيم لدى الأردن.

بقية المنشور على الصفحة الأولى

استحداث وحدة للشركات متعددة الجنسيات في الدائرة

واستمرت الورشة لمدة ثلاث أسابيع في المعهد الضريبي التابع للدائرة بالتعاون مع مشروع الإدارة المالية العامة والإدارة بشكل يمكن المشاركين من تطبيق الممارسات الفضلى في تدقيق ملفات الشركات متعددة الجنسيات وشركات ذو العلاقة ومعالجة أي تشوهات واختلالات وكذلك تمكينهم من دراسة التقارير التي تقدم من قبل الشركات حسب القانون وتم اخضاع المشاركين في الورشة لامتحان وبناءاً على نتائج هذا الامتحان تم اختيار وتعيين رئيساً للوحدة وكذلك اختيار وتعيين المدققين في هذه الوحدة.

ومن ناحية أخرى قرر مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات مواصلة اللقاء مع رؤساء الأقسام في المديريات الفنية بهدف اطلاعهم على مفاهيم الأسعار التحويلية وعلى المهارات الفنية للتعامل معها وتدقيق ملفاتها لغايات التسهيل على هذه الشركات وستواصل الدائرة عقد ورشة الأسعار التحويلية للمدققين المعنيين بشكل متتابع لإكسابهم المهارات الفنية والتطبيقية التي تمكنهم من اكتساب الخبرات والمهارات في تدقيق ملفات الشركات متعددة الجنسيات وشركات ذو العلاقة وإنجازها.

تسوية الأوضاع الضريبيّة لـ ١١,٠٢٣ شركة ومكلّفاً حتى نهاية أيلول

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ ١٢٤٣ شركة ومكلّفاً ترتّبت عليهم التزامات وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل وقانون الضريبة العامّة على المبيعات وبهذا يكون قد تم تسوية الأوضاع الضريبيّة لـ ١١,٠٢٣ شركة ومكلف خلال العام ٢٠٢١ حتى نهاية أيلول.

وتأتي هذه التسويات استمراراً لجهود تحفيز المكلّفين على تسديد المستحقّات الضريبيّة المترتّبة عليهم وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل وقانون الضريبة العامّة على المبيعات وبناء على الطلبات التي تقدّموا بها إلى لجنة التسويات سنداً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلّفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها.

الدائرة تدعو لعدم تفويض الممنوعين من مراجعتها

دعت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات المكلفين إلى عدم التعامل مع المفوضين والأشخاص الممنوعين من مراجعتها في أية معاملة أو قضية من قضايا ضريبة الدخل أو المبيعات وأوضحت أنها طلبت من المكلفين عدم تفويض أولئك لمراجعة الدائرة نيابة عنهم طيلة فترة المنع المنصوص عليها في كتاب المنع وإلغاء تفويضهم طيلة فترة المنع.

وبينت أن تعليمات قانون ضريبة الدخل تجيز للوزير بناء على تنسيب اللجنة المشكلة منع أي شخص طبيعي من مراجعة الدائرة بأية قضية أو عمل بخلاف قضيته الشخصية إذا ثبت أنه خلال مراجعاته وتعامله مع الدائرة ارتكب ما شأنه تعطيل سير العمل وفق الأصول أو التحايل على القانون وله أن يقرر عدم قبول الدائرة للحسابات التي يعدها أو يدققها ذلك الشخص إذا كان محاسباً أو محاسباً قانونياً لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

ضيف العـدد

الاسم :- ختام مصطفى سعد جرادات

الوظيفة:- مدقق ضريبي

مكان وتاريخ الولادة:- الزرقاء ١٩٧٧/١/١٠

الحالة الاجتماعية:- متزوجة

البريد الإلكتروني:- Khtamjradat273@gmail.com

المؤهلات العلمية:- تحمل الزميلة درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الزرقاء الخاصة عام ٢٠٢٠ و درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الحاسوبية من جامعة الزرقاء الخاصة عام ٢٠١٩ ودرجة البكالوريوس في علوم الحاسوب عام ٢٠٠٦ من جامعة جرش الأهلية و دبلوم البرمجة و تحليل النظم عام ١٩٩٨ من كلية الزرقاء الحكومية.

العمـل الحالـي:- موظفة شعبة التقسيط في مديرية الزرقاء مدرب معتمد في الدائرة.

الوظائف السابقة:-

- التحقت الزميلة بالعمل في الدائرة بتاريخ ٢٠٠٧ حيث عملت الموظفة في شعبة التنفيذ الجبري.
- عملت الزميلة في شعبة الاشعارات في مديرية التجاري لغاية عام ٢٠٠٨.
- انتقلت الزميلة في العام ٢٠١٢ للعمل في ديوان مديرية النشاط التجاري الثاني ومن ثم موظفة في التنفيذ الجبري.
- انتقلت الزميلة للعمل في قسم التحصيل/ شعبة التقسيط في مديرية الزرقاء في العام ٢٠١٥.

الدورات التدريبية:-

- قانوني ضريبة الدخل و المبيعات ٢٠٠٨
- تطبيقات عملية على نظام اللوازم ٢٠٠٩
- رخصة القيادة الدولية ICDL كامل ٢٠١٠
- ورشة التعريف بجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الاداء الحكومي و الشفافية ٢٠١١
- خدمات الحكومة الإلكترونية ٢٠١٤
- مهارات الاتصال و التعامل مع الجمهور ٢٠١٥
- الية الدفع الإلكتروني ٢٠١٧
- نظام تتبع الكفالات و الكمبيالات ٢٠١٩
- دورة القانون والمحاسبة الضريبية ٢٠٢٠

حكمتها في الحياة:- أنت تريد وأنا أريد والله يفعل ما يريد.

نصيحة للأخوة الزملاء:- ان الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه .

رسالة للمكلفين:- التزامك بدفع الضريبة دليل وعيك وسعيك لخدمة بلدك و لخدمتك على أكمل وجه من الضروري التعاون فيما بيننا والابتعاد عن الغضب والمحافظة على هدوء الأعصاب ونشر الوعي الذاتي .

وزير المالية: لا رفع للضرائب في موازنة الدولة ٢٠٢٢

في حديث وزير المالية د. محمد العسعس عن أبرز نتائج موازنة ٢٠٢١ قال إنني فخور بما تحقق من إنجازات خصوصاً الإيرادات التي أستطيع القول بأنها المرة الأولى منذ سنوات التي تتجاوز إيراداتنا المحلية المتحققة توقعات الموازنة فقد بلغ اجمالي الإيرادات والمنح مقارنة بما رصدناه في النصف الأول نحو (١٠١ ٪) مشيرا إلى ان الإيرادات الضريبية والجمركية زادت بنحو (٢٠٠ مليون دينار).

وأضاف لقد نجحنا في سياسة تدعيم الاستقرار المالي عبر رفع التحصيل الضريبي دون ان نرفع على المواطن الأردني قرشاً واحداً مؤكداً بأن الحكومة ماضية قدماً بهذا الالتزام وبالعمل على تجفيف منابع التهرب والتجنب الضريبي وهذا لم يأت بمحض الصدفة بل بالعمل الجاد وفق منظومة تشريعية ضيّقت مجالات التهرب والتجنب الضريبي ومن خلال جدية الدولة الأردنية بمكافحة حقيقية للتهرب والتجنب الضريبي.

وقال ان زيادة الإيرادات الضريبية ليست بسبب إجراء تسويات تمت وقد لا تتكرر - كما يقول البعض - بل نتيجة تطوير الإدارة الضريبية الموجودة والاستثمار في نظم جديدة وأسلوب جديد أدى لان تكون إيراداتنا من الفروقات الضريبية ثلاثة أضعاف المحصل سابقا رغم ان جولاتنا التفتيشية ربما تكون ثلث الجولات السابقة وذلك من خلال التركيز على محاربة ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي بصورة أكثر دقة وتركيزاً معتمدين على أسلوب إدارة مخاطر بطريقة علمية سليمة موضحاً ان الأمر يهدف في الأساس إلى نشر الثقافة الضريبية في المجتمع يتم خلالها مكافأة الملتزم والوقوف بشدة في وجه غير الملتزم لان في ذلك جريمة في حق الوطن والمواطن.

لا ضرائب جديدة في موازنة ٢٠٢٢ .

وأكد وزير المالية د. محمد العسعس بأن لا ضرائب جديدة في موازنة ٢٠٢٢ مضيفاً سياستنا كانت دائما في هذه الحكومة اننا لن نرفع العبء الضريبي على المواطن لكننا في المقابل سنشدد بتجفيف منابع التهرب والتجنب الضريبي اي اننا نقوم بمحاربة التهرب والتجنب الضريبي حماية للمواطن من رفع العبء الضريبي وصولاً إلى مرحلة تمكننا من تخفيض الضرائب غير المباشرة على غالبية المواطنين.

والنمو.. لماذا لا ننمو بأسرع من ذلك ؟

يقول وزير المالية حتى نحل المشاكل الاقتصادية في الأردن لا بد من زيادة معدلات النمو بشكل كبير مضيفا « كنت أتمنى أن يكون الأداء في الربع الأول من هذا العام أفضل من النتائج التي ظهرت وكلي أمل بتسارع هذه النسبة مع عودة التعافي في الصيف وعودة المغتربين وتحسن الحركة الاقتصادية في الربع الثاني.

وعن معدلات النمو المتوقعة قال د. العسعس بحسب آخر مراجعة لصندوق النقد الدولي فالتوقعات تشير إلى إمكانية تحقيق معدل نمو (٢ ٪) نهاية العام مع نسبة تضخم (١,٦ ٪) وأعتقد ان هذه الأرقام الأقرب إلى الواقع مع الإشارة إلى ضرورة ان يكون هناك تسارع في الأداء لتحقيق هذه الأرقام التي هي في الأصل غير كافية حتى لو تحققت ليبقى السؤال الأهم كما يقول وزير المالية- : لماذا لا ننمو بأسرع من ذلك ؟

وحول تحديات النصف الثاني من العام الحالي:

وعن الإجراءات الحكومية لمواجهة تحديات النصف الثاني من هذا العام وفي مقدمته ارتفاع الأسعار العالمية وارتفاع أسعار النفط وغيرها والتي قد تعطل وتؤثر سلباً على البرامج والتوقعات الحكومية قال وزير المالية ان ما حدث كان متوقعاً ومرصوداً من قبلنا وهو أمر طبيعي نظرا لبدء مرحلة التعافي عالميا مع زيادة في الطلب وقلة في العرض بسبب توقف سلاسل التوريد وتسريح العمالة وغيرها الأمر الذي زاد من كلف الشحن والتأمين وغيرها.... ونحن بدورنا كحكومة نحاول قدر المستطاع التعاطي مع مشكلة عالمية بالتخفيف الممكن فحددنا سقفاً لأسعار الشحن - لغايات الجمارك - حتى نهاية العام وفقاً لمعادلات تأخذ بعين الاعتبار متوسط السنوات السابقة ونتوقع عودة الأسعار إلى طبيعتها نهاية العام الحالي مع بقاء الضغوطات على ارتفاع الأسعار فهناك تسارع في الأسواق العالمية وقرارات ستتخذها الدول الكبرى ستحكم اتجاهات الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة والتي تحاول من خلال تلك القرارات الموازنة بين منع التضخم من الوصول إلى أرقام مقلقة في الاقتصادات الكبرى والابقاء في نفس الوقت على حيز للنمو الاقتصادي والتعافي وهذا تحدي عالمي ونحن جزء من هذه المنظومة وعلينا منع او التقليل من هذه الآثار.

المراجعة الثانية مع صندوق النقد الدولي :

وحول المراجعة الثانية مع صندوق النقد الدولي مؤخراً ونتائجها قال وزير المالية د. محمد العسعس انها في غاية الأهمية لأنها تثبت الأردن على المسار الصحيح مع الصندوق وجاءت المراجعة بمباركة جميع الدول الأعضاء مع الإشادة بالقرارات التي اتخذتها الحكومة الأردنية في مواجهة تداعيات كورونا وان القرارات جاءت في وقتها وكانت مركزة ومستهدفة لحماية الفئات الاضعف وحماية الوظائف دون ان يؤثر ذلك على الاستقرار الكلي والمالي مشيدين أيضاً بما حققه الأردن في معالجة التهرب والتجنب الضريبي وموضوع الشفافية وكذلك الحوكمة.

وقال د. العسعس : لقد وضعنا نحن كأردن على انفسنا عدداً من الإصلاحات الهيكلية من خلال هذه المراجعة وقد حققناها كاملة.

على الرغم من صعوبة الوضع جراء كورونا نظراً لإيماننا بأهمية القيام بالإصلاحات من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والعودة للتعافي وقد حققنا ذلك من خلال إنشاء وحدة لإدارة تنفيذ الأداء والمشاريع في وزارة المالية.

لقاء توعوي بين هيئة النزاهة والدائرة حول معايير النزاهة.

استضافت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد منتصف أيلول الماضي عبر الاتصال المرئي عدداً من موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في لقاء توعوي ضمن سلسلة اللقاءات التي تنظمها مع الإدارات العامة بهدف توعية موظفيها بمعايير النزاهة الوطنية وآليات عمل الهيئة.

مدير وحدة ضباط الارتباط د. عاصم الجدوع أكد خلال افتتاحه اللقاء أن للهيئة شركاء أساسيين في حماية المال العام وإن اختلفت الإجراءات المعتمدة في كل مؤسسة مشيراً إلى أن إيفاد ضباط ارتباط لدى الإدارات العامة ساهم في تحقيق الردع و حماية المال العام من خلال حضورهم أجتماعات لجان العطاءات وتلقي الاخبارات ميدانياً وسرعة الوصول إلى قواعد البيانات والمعلومات في المؤسسات المعنية والتأكد من مدى التزامها بالتشريعات الناظمة والامتثال بمعايير النزاهة الوطنية.

مدير وحدة العمليات د محمد العكور بيّن دور الهيئة في مجال إنفاذ القانون الموكل لمديرية التحقيق ووحدة العمليات ووحدة حماية الشهود والمبلغين وقسم الرصد في مديرية الوقاية وكذلك الجرائم التي تعتبر فسادا حسب المادة ١٦ من قانون النزاهة ومكافحة الفساد مشيرا إلى أن الهيئة وفرت كافة وسائل التواصل مع المواطنين لتقديم الشكاوى او الاخبارات.

من جانبها أوضحت رئيس قسم تقييم المخاطر تمارا أبوضريس في مديرية النزاهة والوقاية أن المديرية تعمل على وضع إجراءات وقائية استباقية لمنع وقوع أعمال الفساد ولتعزيز معايير النزاهة الوطنية في كافة المؤسسات وكذلك التوعية من مخاطر الفساد وتقييم مدى امتثال المؤسسات لمعايير النزاهة الوطنية.

من جانبها أشادت مدير مديرية إدارة خدمات المكلفين والثقافة الضريبية الدكتورة ميادة العزب بإجراءات عمل الهيئة والعاملين فيها مبينة أن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تحرص على متابعة جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وأن العدالة والشفافية ورفض الواسطة والمحسوبية أساس تقديم الخدمة.

وقد تمحورت أسئلة الحضور حول آلية تقديم الشكاوى والاخبارات وكيف يتم التأكد من مصداقية هذه البلاغات والإجراءات القانونية المتبعة في حال كانت الشكوى كيدية وطبيعة الحماية التي توفرها الهيئة للمبلغين والمخبرين والشهود وهل يوجد تداخل بين عمل الهيئة وديوان المحاسبة.

الوعي الضريبي

رئيس التحرير : د. محمود أبو الكشك زريقات
سكرتير التحرير : جمانه القضاه
المتابعة والتنفيذ : احمد الرجوب – تدقيق لغوي : مي النمر
الطباعة والتنسيق : ناصر النواصره

وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

مقسم الدائرة ٤٦٠٤٤٤٤ – مركز الاتصال ٤٦٢٤٥٧٧ – فاكس ٤٦٢٤٥٩٩ – ص.ب ٤٨٠٨١٨ – الرمز البريدي ١١١٨٤ - البريد الالكتروني www.istd.gov.jo

إن الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي الدائرة